مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد الخامس - العدد الأول

المحرم - ربيع الأول ١٤٢٤هـ
(أبريل - يونيه ٢٠٠٣م)

- "المنحى الوظيفي" في التراث اللغوي العربي
- الفصل في خلاف العلماء في اشتقاق لفظ الجلالة
- مواضع جواز التقاء الساكنين في العربية الفصحى
- اتجاه حديث في دراسة موسيقى الشعر العربي «القسم الثالث والرابع»
- نقد ترجمة القرآن إلى الفرنسية في ضوء المنهج السياقي

مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

هيئة التحرير
صالح بن حسين العايد
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

مدير التحرير
سيف بن عبدالرحمن العريفي

عنوان المراسلة
مجلة الدراسات اللغوية
ص . ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
المملكة العربية السعودية
ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣

Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543
Saudi Arabia
Fax: 4659993

ردمد: ١٣١٩-٨٥١٣
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

• التقديم ٣

• "المنحى الوظيفي" في التراث اللغوي العربي
مسعود صحراوي ٩

• الفصلُ في خلافِ العلماءِ في اشتقاق لفظ الجلالة
زينب بنت أسعد هاشم ٤٥

• مواضع جواز التقاء الساكنين في العربية الفصحى
عبدالله صالح بابعير ١٠٥

• اتجاه حديث في دراسة موسيقى الشعر العربي «القسم الثالث والرابع»
عبد الحميد عليوة مسعد ١٥٣

• نقد ترجمة القرآن إلى الفرنسية في ضوء المنهج السياقي
عبد الجبار توامي ٢٥٥

المجلد الخامس ـ العدد الأول ـ المحرم ـ ربيع الأول ١٤٢٤هـ / أبريل ـ يونيه ٢٠٠٣م

الهيئة الاستشارية للتحرير:

⋆ إبـراهيم بن سـليـمان الـشمـسان	أستاذ النحو جامعة الملك سعود.
⋆ أمـــين عـــبـــدالـــله ســـالم	أستاذ النحو كلية اللغة العربية المنوفية.
⋆ حـــسن شـــاذلي فـــرهـــود	أستاذ النحو سابقاً في جامعة الملك سعود.
⋆ سـلـيـمـان بن إبـراهـيـم الـعـايـد	أستاذ علم اللغة جامعة أم القرى.
⋆ عـبـد الـعـلي الـودغـيـري	أستاذ اللغويات جامعة محمد الخامس.
⋆ عـبـدالـله بن حـمـد الخـثـران	أستاذ النحو جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
⋆ عـــلي أبـــو المـــكـــارم	عميد كلية دار العلوم جامعة القاهرة.
⋆ عـيـاد بن عـيـد الـثـبـيـتي	أستاذ النحو جامعة أم القرى.
⋆ مـحـمـد بن حـسن بـاكلا	أستاذ علم اللغة جامعة الملك سعود.
⋆ مـحـمـد رشـاد الحـمـزاوي	أستاذ اللسانيات كلية الآداب الجامعة التونسية.
⋆ محمد بن يعقوب تركستاني	أستاذ علم اللغة الجامعة الإسلامية.
⋆ عـثـمـان بن مـحـمـود صـيـني	أستاذ النحو المشارك كلية إعداد المعلمين الطائف.

ضوابـط النشـر:

١ـ أن يـكون البحث ضـمن اختصاصات المجلة، وهي: الـدراسات النحـوية والتصـريفية والـلغوية والـلسانية والعروضية.

٢ـ ألا يزيد البحث على ثمانين صفحة.

٣ـ ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

٤ـ أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).

٥ـ دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.

٦ـ أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.

٧ـ أن يكون البحث باللغة العربية.

٨ـ أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.

٩ـ أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.

١٠ـ لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

"المنحى الوظيفي"
في التراث اللغوي العربي

مسعود صحراوي

قسم اللغة العربية وآدابها - جامعة الأغواط (الجزائر)

"المنحى الوظيفي" في التراث اللغوي العربي

١- الإطار النظري والإجرائي للدراسة

توطئة: كثيرة هي النظريات اللسانية المتأثرة بالفلسفة التحليلية، أي الفروع اللسانية ذات الاتجاه الوظيفي في دراسة الظواهر اللغوية. فمنها: لسانياتُ الملفوظية، التي حددت لنفسها مهمة تجاوز اللسانيات البنيوية واللسانيات التوليدية والتحويلية. ومما يميزها عنهما مفهومها الموسع للغة عموما، ولعلم الدلالة خصوصا، فهي لا تفصل الإنتاج اللغوي عن شروطه الخارجية، ولا تدرس اللغة الميتة المعزولة بوصفها نظاما من القواعد المجردة؛ كما تفعل البنيوية؛ حينما تعدُّ الكلام والفرد المتكلم والسياق غير اللغوي عناصر خارجية عن اللغة، ومن ثَم تقوم بإقصائها من مجال الدراسة. وعزوفاً عن الطرح البنيوي الصارم، استلهم كثير من اللسانيين المعاصرين أمثال[١]: إميل بنفِنست E. Benvéniste وأوسفالد ديكرو O.Ducrot نظرية الأفعال الكلامية؛ ولا سيما الأفعال المتضمنة في القول–كما تصورها ج.ل.أوستين J. L. Austin وأعاد تصنيفها ج.سيرل - John Searle في التنظير للملفوظية. وخلافاً للبنيويين الذين يرون استحالة معرفة دلالة كلمة؛ دون مقابلتها بغيرها من كلمات اللغة داخل النظام اللساني الصارم، يرى التداوليون أننا مدعوون إلى تجاوز السياق اللغوي إذا كان المقام (سياق الحال) ضرورياً في فهم المعنى... وهكذا استثمرت التياراتُ المندرجةُ ضمن الملفوظية نظريةَ الأفعال الكلامية (وغيرها من مفاهيم فلاسفة اللغة المعاصرين) في بحوثها، وأعادت النظر في

(١) انظر: Kévin Klément- philosophie analytique html- unige- lettres philos.

التصنيف المتداول، وقدمت مفاهيم جديدة في الدراسات اللغوية الغربية.

ومن أهم النظريات اللسانية ذات الوجهةِ الوظيفية التداوليةِ نظريةُ "النحو الوظيفي" التي جاء بها اللساني سيمون ديك Simon Dick في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، في سنة ١٩٧٨ على وجه التحديد، والتي عملت على تطوير أدواتها الإجرائية، أعني: نماذجَها الوصفية والتحليلية، واستطاعت أن تستقطب أسماء كثير من الباحثين في ساحة الدرس اللغوي الغربي المعاصر. ولقد لقيت من الصدى والتجاوب الشيء الكثير، مما حدا بأصحاب بعض النظريات اللسانية الأعرق، مثل النظرية التوليدية والتحويلية، إلى إعادة النظر في أسس نظريتهم ومبادئها، أو تركها والتحول عنها إلى التيارات الوظيفية(١)، والسبب الذي حدا بأولئك اللسانيين إلى فعل ذلك ليس التسليم بالمفاهيم الإجرائية التي اعتمدتها نظرية النحو الوظيفي، كالجهاز الوظائفي الذي تقترحه مثلاً(*)، والذي تقوم بتحليل التراكيب اللغوية على أساسه، ولا بما اعتمدته من صورنة (Formalisation : أي المستوى المعقد للصياغة الصورية)، ولا باعتمادها الرموز الرياضية في تحليلاتها الوظيفية، ولكن السبب ـ في نظري ـ أنها اهتمت بتغطية جوانب أساسية في الظاهرة اللغوية، وسد ثغرات خلفتها النظريات اللسانية غير التداولية في محاور

(١) قام بعض اللسانيين المعاصرين بإعادة النظر في الأسس التي قامت عليها نظرية تشومسكي، وتخلوا بالفعل عن "قواعدها التحويلية". انظر: روبنز- موجز تاريخ علم اللغة – ترجمة: أحمد عوض- سلسلة عالم المعرفة- الكويت- ١٩٩٧-ص٣٦١/ ٣٦٢.

(*) تقترح نظرية "النحو الوظيفي" لـ"سيمون ديك" شبكة وظائفية في غاية التعقيد واللاواقعية، وتقسمها إلى ثلاثة أنواع:

أ)- الوظائف التركيبية: (الفاعل والمفعول)، ب)- الوظائف الدلالية: (المتقبل والمستقبِل والمنفّذ والزمان والمكان والأداة)، ج)- الوظائف التداولية: (البؤرة والمحور والمبتدأ والذيل).

انظر: أحمد المتوكل- الوظائف التداولية في اللغة العربية – دار الثقافة – الدار البيضاء – ١٩٨٥- من ص١٦ إلى ص ٢٣.

حيوية؛ كـ(الكلام، وسياق الحال، وملابسات الخطاب . . .)، وإدراج ذلك كله ضمن وصف الظواهر اللغوية وتفسيرها. وتلك هي المسلكية العلمية والخبرة المنهجية التي مكنتها من بلورة مجموع المبادئ الوظيفية الكلية التي تنطبق على مجمل الألسنة البشرية، لأن بعض هذه المبادئ موجود، صراحةً أو ضمناً، في كل تراث لغوي يؤمن بالوظيفة التواصلية الإبلاغية للغات الطبيعية.

٢- اللسانيات الوظيفية ـ التداولية

تنطلق اللسانيات الوظيفية ـ التداولية من رؤية متميزة للظاهرة اللغوية جعلتها تشكل قطباً مستقلاً قائماً بذاته، كما ذكرنا آنفاً، إذ تدرس ظواهر اللغة بوصفها "كلاما" مستعملا من قِبَل "شخص معين" في "مقام معين" موجَّه إلى "مخاطَب معيّن" لأداء "غرض معين". وبذلك خالفت ـ منهجياً ـ النظريتين اللسانيتين المتقدّمتين عليها (خصوصاً: البنيوية، والتوليدية التحويلية). فهذا النمط الإجرائي يستبعد، من أفقه التنظيري والممارساتي، كل مرجعية معرفية تتبنى الثنائية السوسيرية الشهيرة: لسان / كلام. فالتداولية لا تؤمن بهذه الثنائية القائمة على الفصل المفتعل بين جزئي الكينونة الواحدة، بل تهتم – إلى جانب اهتمامها بـ"النظام" – بـ"الكلام" وما يتبعه من ملابسات خطابية في أثناء استعمالاته المختلفة، وبذلك تميزت عن غيرها من النظريات.

وكما أسلفنا من قول فإن النظريات اللسانية المنفعلة بالفلسفة التحليلية، والمصنّفة تحت عنوان اللسانيات التداولية، متعددة. ومن أهمها نظرية النحو الوظيفي التي تبدو من أقوى النظريات تأثراً بالفلسفة التحليلية، واستثماراً لمعطياتها، إضافة إلى أنها ذات توجه وظيفي في الدراسات اللغوية. لذلك نقترح تسميتها بـ"اللسانيات الوظيفية–التداولية"، ونخصص لها حديثاً مركّزاً، بعضَ تركيز، بوصفها هي الموجِّه المنهجي لمعظم ما يرد في هذا المقال.

٣- المبادئ الوظيفية: خلافاً للبنيوية، وسداً لثغرات التوليدية والتحويلية، تقوم اللسانيات الوظيفية ـ التداولية على مراعاة الوظيفة التواصلية الإبلاغية للغات الطبيعية، ولذلك وسّعت جهازها المفاهيمي ومنهج دراستها ليشمل العناصر اللغوية الأساسية التي تم إقصاؤها في النظريتين السابقتين (كالكلام، وسياق الحال . . .). وأهم ما يلخّص هذا الاختلاف معيار "الوظيفية" الذي انبثقت عنه كليات ومفاهيم، أطلق عليها "المبادئ الوظيفية" . وتعد هذه المبادئ عندنا "مفاهيم مفتاحية"، وتكتسب أهمية منهجية كبرى، في نظرنا، لسببين:

– أنه انبثق عنها "نموذج وصفي تفسيري" جديد، وأهم ما فيه المبدأ الوظيفي الذي سنبيّن قيمته الوظيفية بعد قليل، والذي نصه: " أن بنية اللغات الطبيعية ترتبط بوظيفتها ارتباطاً يجعل البنية انعكاساً للوظيفة" .

– أنه جرى على أساسها إعادة تنميط للنظريات اللسانية بوصفها: إما نظريات وظيفية، وإما نظريات غير وظيفية.

ونشير إلى أنه لا يهمنا، في هذه المقالة، إلا الحديث في الأمر الأول؛ بحكم أن هذا النموذج الوصفي / التفسيري هو الذي نسعى إلى تطبيقه على التراث اللغوي العربي(*).

قلنا: إن معيار "الوظيفية" معيار موجود، صراحة أو ضمناً، في مجموع التراث اللغوي الإنساني. ففي التراث العربي مثلاً، كان الملمح الوظيفي ـ الذي يعني: التوافق بين التراكيب اللغوية وبين ملابسات الخطاب، وتفسير الأولى على أساس من الثانية – بمثابة الخلفية الإبستيمولوجية التي حرّكت العلماء العرب في فروع

(*) نعود لنذكّر مرة أخرى أننا لا نسلّم بالمفاهيم الإجرائية التي اعتمدتها نظرية النحو الوظيفي، كالجهاز الوظائفي الذي تقترحه، ولا بما اعتمدته من صورنة، ولا باعتمادها الرموز الرياضية في تحليلاتها الوظيفية، ولكن نأخذ بـ"بعض المبادئ الوظيفية" المذكورة هنا.

معرفية عديدة، كعلم أصول الفقه والنحو والبلاغة والتفسير، بشرط أن تؤخذ هذه الفروع التراثية في مجموعها، لا أن تؤخذ أجزاءً وتفاريق، وبشرط أن يؤخذ بآراء وأبحاث حذاق العلماء المؤسسين للنظرية اللغوية العربية، لا آراء جميع اللغويين. وقد قال بهذا الرأي كثير من الدارسين العرب المعاصرين: منهم د.أحمد المتوكل في دفاعه عن وظيفية التراث العربي بقوله: "إن الإنتاج اللغوي العربي القديم يؤول، إذا اعتبر في مجموعه، إلى منظور ينتظم مبادئ وظيفية"(١)، ومنهم د.جعفر دك الباب الذي رأى أن بين نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني وبين نظرية ماثيزيوس "الوجهة الوظيفية للجملة" نقاط تقاطع عديدة تدل على تقاربهما الوظيفي(٢)، مما يدل على المنحى الوظيفي للجرجاني. ومنهم د.عبد الرحمان الحاج صالح الذي يقول في معرض حديثه عن القيمة المنهجية للربط بين اللغة وأحوال استعمالاتها: "فاللغة كما يتصورها ابن جني وسيبويه وغيرهما ممن ظهر في الصدر الأول هي استعمال الناطقين بها، أي إحداثهم لفظاً معيناً لتأدية معنى وغرض في حال الخطاب الذي يقتضي هذا المعنى وهذا اللفظ. فهي ليست صوتاً ولا نظاماً من القواعد ولا معنى مجرداً من اللفظ الذي يدل عليه، ولا أحوالاً خطابية معزولة عن كل هذه الأشياء"(٣).

يتفق، إذن، أصحاب هذه النصوص على الحقيقتين الآتيتين:

١- أن اللغويين العرب القدامى لم يفهموا من اللغة أنها نظام من القواعد المجردة فحسب، بل ربطوا ماهية اللغة بوظيفتها، ففهموا منها أنها وسيلة اتصال بين المتخاطبين.

(١) د.أحمد المتوكل-اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري- منشورات عكاظ-١٩٨٩ - ص٣٥.

(٢) د.جعفر دك الباب - الموجز في شرح دلائل الإعجاز - مطبعة الجليل - دمشق-١٩٨٠- ص١١٨.

(٣) الأسس العلمية ... (مقال)- في: اللغة العربية - يصدرها المجلس الأعلى للغة العربية - الجزائر - العدد ٣ - ص ١١١.

٢- أن الدراسة اللغوية التراثية كانت وظيفية، بمعنى أن أئمة النظرية اللغوية العربية كانوا يعتقدون، في عمومهم، أن المنهج الأكثر ملاءمة لدراسة اللغة هو المنهج الذي يراعي الربط بين شكل الخطاب وصيغته من جهة، وبين ملابسات الخطاب وأغراضه من جهة أخرى.

ولئن اتفق هؤلاء الباحثون الثلاثة على وظيفية التراث العربي إن بين تصور كل منهم للوظيفية عدة فروق قد يُغفل عنها، هي الفروق الموجودة بين الوظيفية البنيوية المتأثرة بسوسير (وهي غير تداولية)، وبين الوظيفية التداولية المتأثرة بفلاسفة اللغة التحليليين، ولن نتعرض لها هنا لأننا نعتقد أنها تتجاوز حدود هذه المقالة.

إذن؛ تلك المبادئ الوظيفية ـ التي انفردت نظرية "النحو الوظيفي" لـ"سيمون ديك" من صياغتها استقراءً من واقع بعض اللغات الطبيعية، وقد أفلحت في ذلك إلى حد بعيد[١] ـ عبارة عن أصول (أي: قواعد عامة) ومفاهيم، يُعد بعضها منطلقات مبدئية، وبعضها أدوات إجرائية للتحليل اللغوي، وأهمها[٢]:

* أن الوظيفة "الأساسية" للغات الطبيعية هي وظيفة التواصل والإبلاغ.

* أن بنية اللغة ترتبط بوظيفتها ارتباطاً يجعل البنية انعكاساً للوظيفة.

* أن النحو الأكفى (أي: المؤسس تداولياً) هو النحو الذي يسعى إلى تحقيق ثلاثة أنواع من الكفايات: الكفاية النفسية، والكفاية النمطية، والكفاية التداولية.

* أن موضوع الدرس اللساني هو وصف القدرة التواصلية للمتكلم ـ المخاطَب.

(١) من الطبيعي أن بعض هذه المبادئ كان معروفا من قبلُ عند بعض اللغويين، كمبدأ: وظيفة اللغات الطبيعية، وغيره ...

(٢) انظر: Dick (Simon) في: - أحمد المتوكل- اللسانيات الوظيفية-ص٧٨. - وأيضا: الوظائف التداولية في اللغة العربية-ص١٠. - وأيضا: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي- دار الثقافة-الدار البيضاء ١٩.

٤- التكافؤ الوظيفي لهذه المبادئ: من العجيب سكوت الدارسين الوظيفيين، ومنهم أحمد المتوكل، عن حقيقة هامة؛ فلم يلتفتوا إليها، ولم يشيروا إليها، مع أنها مسألة ضرورية في التمييز بين البعدين: المبدئي والإجرائي للنظريات اللسانية. هذه الحقيقة فحواها أن هذه المبادئ ليست ـ ولا ينبغي أن تكون ـ متكافئة، سواء من جهة القيمة الوظيفية أم من جهة البعد الإجرائي. كما أنها ليست ذات طبيعة واحدة.

فبعضها عبارة عن منطلقات مبدئية، كالمبدأ الأول المتعلق بالوظيفة الأساسية للغات الطبيعية. وبعضها عبارة عن غايات يسعى الوصف اللغوي إلى تحقيقها، قد يصل إليها وقد لا يصل إليها إطلاقاً، كالمبدأ الثالث المتعلق بالكفايات الثلاث. وقد بقي هذا المبدأ شعاراً غير متحقق تحققاً كاملاً حتى في نظرية النحو الوظيفي ذاتها.

وبعضها مجرد سمة تمييزية، به تتمايز النظريات الوظيفية من النظريات غير الوظيفية، وليست له امتدادات تطبيقية، كالمبدأ الرابع الذي ينص على أن موضوع الوصف اللغوي هو القدرة التواصلية (Compétence communicative) للمتكلم ـ المخاطب، وهو موقف النظريات التداولية. لكن النظريات غير التداولية، كالنظرية التوليدية التحويلية مثلاً، ترى أن موضوع الوصف اللغوي هو وصف القدرة الضمنية المجردة (Compétence)، أو الملَكة (faculté)، وهي الآلية اللغوية التي بها ينتج المتكلم كلامه. وذلك يقتضي إعادة تعريف لبعض المفاهيم على أساس تداولي، منه مفهوم الثنائية كفاءة – أداء، ففي اللسانيات غير التداولية (كالنظرية المعيار، والنظرية المعيار الموسعة) تعني: ثنائية كفاءة / أداء أن موضوع الوصف اللغوي هو القدرة (أو الملَكة) اللغوية المجردة، وهي عند تشومسكي "المعرفة الضمنية ... أو القدرة التي يمتلكها المتكلم–المستمع المثالي لربط الأصوات بالمعاني في تآلف وتناسق دقيق مع قواعد لغته"(١)، أو هي معطى عقلي / دماغي

(١) Chomsky- Aspects de la théorie syntaxique-tr Fr. de: J. C. Milner Le Seuil. Paris. 1971. p 12-13.

يمر نموه واكتماله عبر ثلاثة أطوار: طور فطري أول، وهي المرحلة الأولى للدماغ، فأطوار وسيطة توجد عند الطفل، فطور قار يوجد عند الإنسان البالغ ... والهدف الأساسي للنظرية اللغوية أن تحدد خصائص هذه الحالات الثلاث، وأن تبني أنحاء مناسبة لكل حالة منها(١)، أما الأداء فهو التحقيق الفعلي للغة ضمن سياق معين، فهو تجلّ للكفاءة.

أما التداوليون فيرون أن موضوع الوصف اللغوي هو القدرة التواصلية (أو التداولية) للمتكلم، وهي الآلية اللغوية التي تسمح له بربط مقال محدد بدلالة محددة في مقام محدد لغرض محدد.

ولا شك في أن أهم هذه المبادئ وظيفية وأشدها إجرائية وأقواها حضوراً في الممارسة التطبيقية هو المبدأ الثاني الذي ينص على "أن بنية اللغات الطبيعية تابعة، إلى حد بعيد، لوظيفتها"، وعليه فإن العلاقة بين الوظيفة والبنية – أو بين التراكيب اللغوية من جهة، وبين مقاصد الخطاب وملابساته من جهة أخرى ـ لقيت اهتماماً من قبل الدارسين قديماً وحديثاً، ولم يكن ذلك اعتباطاً. وسنقف عند هذه الظاهرة في الصفحات الآتية بسبب الأهمية التي تكتسيها.

٥- علاقة البنية بالوظيفة عند المعاصرين: عرفنا في الفقرة السابقة أن المبدأ المسمى "علاقة البنية بالوظيفة" يتميز بطابعه المنهجي الصريح، وأنه يعني: ارتباط التراكيب اللغوية بمقاصد الخطاب ومقتضيات الحال ارتباطاً يجعل الأولى تابعة للأخيرة تبعية قوية. أما غيره من المبادئ الوظيفية فتختلف عنه؛ لأنها ذات طبيعة مبدئية، أو هي عبارة عن سمات تمييزية فارقة دورها التمييز بين النظريات.

هذا، وإن الوظيفية البنيوية تنبهت، في أعمال أندريه مارتيني André Martinet،

(١) نوعم تشومسكي- المعرفة اللغوية ...- تر: د. محمد فتيح- دار الفكر العربي-القاهرة-١٩٩٣ – ص٨٥-٨٦.

وأعمال من سبقوه، إلى ضرورة الدراسة الوظيفية للغة، وإلا كان الدرس اللساني عاجزاً عن توفير الكفايتين الوصفية والتفسيرية، وهما لازمتان من لوازم النظرية اللغوية الناجعة. وقبل مارتيني بسنوات كان لغويو مدرسة براغ ينحون منحى وظيفياً في دراسة الجملة، وقد نادت هذه المدرسة بضرورة الدراسة الوظيفية للجملة أطلقت عليه اسم "الوجهة الوظيفية للجملة(١)، وانتهجت أسلوباً خاصاً في دراسة اللغة متأثرة بدوسوسير في بعض الجوانب. فهي تعد اللسان نظاماً تعمل أجزاؤه مجتمعة من أجل تحقيق هدف واحد هو "التواصل والإبلاغ"، فحللت الظاهرة اللغوية بصورة تبين الوظائف الخاصة التي تقوم بها المكونات البنيوية عند استعمالها نظاماً يتكون من وسائل تعبيرية تبليغية تؤدي وظيفتها التواصلية.

غير أن هذه الوظيفية هي وظيفية بنيوية غير تداولية، ومن ثم تقوم بإقصاء "الكلام" بجميع مكوناته وارتباطاته (حال الأفراد المتكلمين، حال المخاطَبين، السياق ...)، فتجاهلت الجانب التداولي من اللغة البشرية، فكان مستواها الوظيفي ضعيفاً، ولم تخصص ـ في نموذجها الوصفي ـ مستوى إجرائياً يكون دوره التمثيل لأثر المقام في صياغة الجملة؛ فيكون تأثيره أوضح في فهم معنى التركيب. فلم تتجاوز الحدود الشكلية للظاهرة اللغوية. ولهذا السبب لا نَعُدُّها كافيةً منهجياً لتمثيل النظريات الوظيفية، على الرغم من مناداتها المبكرة بأن الدراسة الوظيفية للجملة هي المنهج السليم إلى وصفها وتفسيرها.

وبفعل إلحاح اللسانيين الوظيفيين على أن الوظيفة هي سبب وجود البنية(٢)، راحت الأنحاء الوظيفية تبحث في طرائق تأليف الكلام وقواعد ربط المفردات في

(١) انظر: د.نهاد الموسى– نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث – دار البشير للنشر والتوزيع – الأردن – ١٩٨٧.

(٢) André Martinet -Eléments de linguistique générale -Armand Colin- 1976- p 33.

جمل؛ ليؤدي المعنى العام للجملة أغراض المتكلمين ومقاصدهم.

والحديث عن العلاقة بين البنية والوظيفة مرتبط بالحديث عن الفروق بين ضروب التراكيب، فالتراكيب لا تستعمل في نمط مقامي واحد، بل في أنماط مقامية متباينة؛ استجابة لمقتضيات الحال، فالتباين في الأنماط المقامية يستلزم التباين في التراكيب(١). ولهذا يقوم الدرس الوظيفي التداولي برصد الفروق القائمة بين أنماط التراكيب تبعاً للأنماط المقامية التي تنجز فيها.

علاقة البنية بالوظيفة في التراث العربي

تمهيد: إن "الوظيفية"، التي نعنيها في هذا المقال، والتي سنحاول على أساسها أن نقرأ كتاب "الدلائل" للجرجاني، ووظيفية الأصوليين والمفسرين، هي ذلك الإطار المنهجي الذي يتأسّس على خلفية نظرية منطوقُها المبدأ الثاني من بين المبادئ الوظيفية الأربعة السابقة، التي صاغتها نظرية النحو الوظيفي لـ"سيمون ديك"، وهو المبدأ الذي ينص على التعالق بين البنية والوظيفة وتأثر الأولى بالثانية إلى حد بعيد.

غير أننا نريد، قبل ذلك، تقديم ملاحظتين نراهما ضروريتين:

– الأولى: أننا نؤمن باستقلالية التراث العربي، وبتميزه الإبستيمولوجي والمنهجي كليهما، ولكن هذه "الخاصّيّة الجوهرية" التي يتميز بها تراثنا لا تنفي كونه "مُشابهاً"، في بعض مناحيه، للفكر اللغوي البشري في أصقاع المعمورة، ومن هنا شرعية تناوله من منظور لساني حديث، شريطة الوعي بالأبعاد الفكرية (وربما الحضارية!) للأدوات المعرفية والمنهجية التي نتوسّل بها في الوصول إلى "عمق" هذا التراث. نقول ذلك حتى لا نُتّهم بممارسة سكونية قديمة مشدودة إلى الماضي (Anachronisme)، ولا بمحاولتنا إسقاط ثمار فكر معاصر(غربي) على فكر قديم (عربي).

(١) أحمد المتوكل– البنية والوظيفة ٩.

– والثانية: أن هدفنا ليس مجرد "استصحاب التراث إلى عصرنا"، ولكنه محاولة الوقوف على خصائص "الوظيفية" العربية التي تجعل منها "مشابِهة" للوظيفية الغربية المعاصرة، و"مختلفة" عنها في الوقت نفسه، كما سنبين ذلك في آخر المقالة.

قد ذكرنا آنفا أن التراث العربي كان ينحو في كثير من بحوثه منحى وظيفياً، بمعنى أن جلّ العلماء العرب المسلمين القدامى، من نحاة وبلاغيين وأصوليين ومفسرين، كانوا يراعون هذا المبدأ المنهجي الهام في أثناء مباحثهم، ولاسيما في تلك الحقول المعرفية المشار إليها. ونجتزئ هنا، نظراً لضيق المقام، بذكر إمامين يمثلان الوظيفية العربية أحسن تمثيل، هما: عبد القاهر الجرجاني، وأبو يعقوب السكاكي، أما الثاني فنشير إليه إشارة موجزة، وأما الأول فنقف عنده وقفة تليق بريادته العلمية للوظيفية العربية. وبعد ذلك سنحاول التعرف، بإيجاز، على "وظيفية" علماء أصول الفقه والمفسرين.

١– عند النحاة والبلاغيين

١– أ– عند السكاكي: فأبو يعقوب السكاكي (ت٦٢٦ هـ) يراعي هذا المبدأ في "مفتاحه" ويسميه: "مطابقة الكلام لمقتضى الحال"، ويبسط الكلام في "المفتاح" شارحاً المقتضيات الدلالية والنفسية في الأنماط المقامية المختلفة التي تجعل الكلام بليغاً. يعرض السكاكي المبدأ المنهجي السالف بقوله: " ... ثم إذا شرعتَ في الكلام فلكل كلمة مع صاحبتها مقام، ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بسبب مصادفة الكلام لما يليق به، وهو الذي نسميه مقتضى الحال، فإذا كان مقتضى الكلام إطلاق الحكم فحسن الكلام تجريده من مؤكدات الحكم، وإن كان مقتضى الكلام بخلاف ذلك، فحسن الكلام تحليته بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفاً

وقوة..."[1].

ثم راح يفصل ـ في القسم الثاني من "المفتاح" ـ اعتبارات ركنيْ الجملة؛ وهما المسند إليه والمسند، وأحوال كل منهما من جهة التنكير، ومن جهة التعريف بالأداة، والتعريف بالإضافة، وأحوال كل منهما من جهة العلَمية، والموصولية، والوصف، والتقديم والتأخير، وقصر أحدهما على الآخر، وكون المسند اسماً أو فعلاً أو جملة، وترك تخصيص أحدهما أو كليهما. ومما ذكره في ذلك "تفصيل اعتبارات الإسناد الخبري واعتبارات الفصل والوصل والإيجاز والإطناب"[2]، ومن الظواهر التي درسها أيضا تفصيل حالات كون المسند فعلاً أو اسماً أو جملة، وعلاقة ذلك كله بالمعاني والأغراض التي يؤديها ذلك المبنى في حال معين الخ ... إلى ما هنالك من ظواهر مبنوية تجعل العبارات اللغوية مناسبة للطبقات المقامية التي ترد فيها، وهو ما يريده الوظيفيون المعاصرون بعبارة "علاقة البنية بالوظيفة". غير أن الحقيقة المقررة عند العلماء هي أن السكاكي ـ على غزارة علمه وجلالة قدره ـ كان قد ورث هذه النظرية عن الجرجاني، وطورها منهجياً، وسلكها في إطار نظري منطقي صارم. لذلك نخصص الفقرات الموالية لهذه الظاهرة عند عبدالقاهر.

١ـ ب ـ علاقة البنية بالوظيفة عند عبد القاهر الجرجاني: أدرك الإمام عبدالقاهر الجرجاني (ت٤٧١ هـ) ذلك المنحى الوظيفي، وألح على أهميته المنهجية في "دلائل الإعجاز"[3]، بل أقام عليه منهجاً رائداً متميزاً في تاريخ الوظيفية العربية. وقد ورث الجرجاني بعض الإرث اللغوي (في النحو والبلاغة خصوصاً) عن العلماء

(١) السكاكي ـ مفتاح العلوم ـ ضبط وتعليق: نعيم زرزور ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٩٨٧ ـ ص ١٦٨ـ١٦٩.

(٢) المرجع نفسه ـ ص١٦٩.

(٣) تخريج وتقديم وفهرسة: د. ياسين الأيوبي ـ المكتبة العصرية ـ صيدا، بيروت ـ ط ٢٠٠٠.

المتقدمين، ثم راح ـ بقدراته التحليلية الفائقة ـ يشرح الظواهر المتعلقة بها، ويجري عليها تطبيقات واسعة في القرآن الكريم والشعر القديم، وشرع للظاهرة منهجا وظيفياً/ تداولياً فريداً من نوعه. وعَبْرَ ذلك المنهج قدم عبد القاهر تحليله لعدة ظواهر تداولية، كظواهر التقديم والتأخير، والحذف، والفصل والوصل، والقصر، والاختصاص، والاستفهام، والنفي والإثبات ... والدلالات المترشحة عن كل ذلك، والمقامات التي تناسبها. وتتلخص نظريته تلك في أن كل دلالة من الدلالات، أو غرض من الأغراض أو مقام من المقامات... يتطلب بنى تركيبية مناسبة لا تصلح إلا له، ولا يصلح إلا لها. فمن الخطأ عنده أن نجعل التقديم، مثلاً، مفيداً في بعض الكلام، وغير مفيد في بعض، وأن يعلل تارة بالعناية، وأخرى بأنه لضرورة الأشعار والقوافي(١).

ومما يجدر ذكره هنا أننا نَعُدُّ عبد القاهر الجرجاني نحوياً أولاً وقبل كل شيء، وأن مباحثه في الدلائل والتي تشكّل ما يسمى بـ"نظرية النظم" أيضا مباحث نحوية؛ كما أخبر هو نفسه، لا كما سماها المتأخرون معاني البلاغة"(٢)، ويضاف إلى ذلك أن عبد القاهر جمع بين النحو والبلاغة في إطار معرفي–منهجي واحد، فهما متكاملان.

٢– الظواهر النحوية التي درسها عبد القاهر: من بين الظواهر الكثيرة التي درسها عبد القاهر في "الدلائل" نختار بعض النماذج لتفصيل جملة من المعاني المتعلقة بهذا المبدأ الهام، رجاءَ الوقوف على فهم أفضل للتصور الوظيفي في ممارسات اللغويين العرب القدامى.

(١) دلائل الإعجاز– ص١٥١.

(٢) ولا يزال بعضهم يعتقد إلى اليوم أن "دلائل الإعجاز" كتاب بلاغي لا نحوي. انظر على سبيل المثال الطبعة الأخيرة للكتاب، تحقيق وتقديم: د. ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا–بيروت، ط١، ٢٠٠٠، ص٥–٦ مثلاً.

٢-١- تركيب الاستخبار عن الفاعل: مما يقرره عبد القاهر أن مقام الاستخبار عن الفاعل يوجب بنية صورية غير تلك التي يوجبها مقام الاستخبار عن الفعل. يقول: "ومن أبين شيء في ذلك الاستفهامُ بالهمزة، فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت: أفعلت ؟ فبدأت بالفعل، كان الشك في الفعل نفسِه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده. وإذا قلت: أأنتَ فعلتَ ؟ فبدأتَ بالاسم كان الشك في الفاعل من هو، وكان التردد فيه"(١). ثم يستطرد الإمام عبد القاهر في شرح هذا المبدأ والتمثيل له بمختلِف الشواهد من القرآن الكريم والشعر وغيرهما، يقول: " فإذا قلت: أأنت فعلتَ ذاك ؟ كان غرضك أن تقرره بأنه الفاعل، يبين ذلك قولُه تعالى: ﴿أأنت فعلتَ هذا بآلهتنا يا إبراهيم﴾ (الأنبياء: ٦٢)، لا شبهةَ في أنهم لم يقولوا ذلك له، وهم يريدون أن يقر بأن كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقر بأنه منه كان"(٢)، ويضيف، بعد ذلك، أن للهمزة معانيَ وظيفية أخرى تستفاد من السياق: كالإنكار والتوبيخ، وإنكار أن يكون الفعل قد كان من أصله.

٢-٢- تقديم المفعول به مع النفي إن تقديم المفعول وتأخيره من الوجوه التي تبرز الفروق الدلالية للأشكال التركيبية، حيث تعكس هذه الوجوه مدى ارتباطها بغرض المتكلم وحال السامع. فإذا قلت: ما ضربتُ زيداً، مقدماً الفعل وجاعلَه بعد النفي مباشرة كان المعنى أنك قد نفيت أن يكون قد وقع ضرب منك على زيد، أما إذا قلت: ما زيداً ضربتُ، مقدماً المفعول، كان المعنى أن ضرباً وقع منك على إنسان، وظُنّ أن ذلك الإنسان زيد، فنفيتَ بتقديمك أن يكون إياه"(٣).

إن النفي أسلوب لغوي تحدده مناسبات القول، وهو أسلوب نقض وإنكار،

(١) دلائل الإعجاز – ص١٥١.

(٢) المرجع نفسه – ص١٦٢.

(٣) المرجع نفسه – ص١٦٢

يستخدم لدفع ما يتردد في ذهن المخاطب، فينبغي إرسال النفي مطابقاً لما يلاحظه المتكلم من أحاسيس ساورت ذهن المخاطَب خطأ، مما اقتضاه أن يسعى لإزالة ذلك بأسلوب النفي(١).

٢-٣- التقديم والتأخير مع الخبر المثبت: يذهب الجرجاني إلى أن المعنى نفسه من تقديم الفعل أو الاسم مع همزة الاستفهام ومع النفي قائم في الخبر المثبت، فيقول: " واعلم أن هذا الذي بان لك في الاستفهام والنفي من المعنى في التقديم، قائم مثله في الخبر المثبت"(٢). ثم بيّن هذا المعنى في التقديم مع الخبر المثبَت قائلاً: "فإذا عمدتَ إلى الذي أردت أن تحدّث عنه بفعل فقدّمت ذكره، ثم بنيتَ الفعل عليه فقلت: (زيد قد فعل)، و(أنت فعلت) اقتضى ذلك كله أن يكون القصد إلى الفاعل(٣).

٢-٤- مسائل في التقديم والتأخير: قد يلجأ المتكلم إلى تغيير مواقع عناصر التركيب لأغراض بلاغية يريد تحقيقها، بالإضافة إلى أنه يسعى إلى جعل خطابه يستجيب لحال مخاطَبه، لتحقيق التفاعل والانسجام.

ومما ذكره عبد القاهر في ذلك:

* تقديم المسند إليه: إنما يكون لإفادة التأكيد والقوة، وأكثر ما نجده في الوعد والضمان، لأن من تعده ومن تضمن له من شأنه أن يعترضه الشك في تمام الوعد، ولهذا فهو أحوج إلى التوكيد، فتقول: (أنا أعطيك، أنا أكفيك)، كما يكثر أيضاً تقديم المسند إليه في المدح؛ كقولهم: (أنت تجود حينَ لا يجود أحد). لأن المادح عليه أن يمنع تسرب الشك فيما يمدح به. ومما يفيده تقديم الاسم (المسند إليه)

(١) انظر: د. مهدي المخزومي- في النحو العربي، نقد وتوجيه- ص ٢٤٦.

(٢) دلائل الإعجاز - ص١٦٢

(٣) انظر: د. عبد العاطي غريب علام- البلاغة العربية - ص ١٣٢.

أيضاً التخصيص؛ كما في قوله تعالى: ﴿الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر﴾ (الرعد:٢٦)، أي: الله وحده هو الذي يبسط الرزق ويقدر دون غيره. كما يفيد تقديم المسند إليه التخصيص إذا بُني الفعل على نكرة؛ حيث يفيد تخصيص الجنس أو الواحد به، نحو: (رجل جاءني) أي: لا امرأة أو رجلان. والمتكلم بتقديمه المسندَ إليه يسعى لتمكين الخبر في ذهن السامع ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ لأن في المبتدأ تشويقا إليه(١).

* تقديم المسند: يقدِّم المتكلم المسند في كلامه لغرض تخصيصه بالمسند إليه، أي: قصر المسند إليه المؤخر على المسند، كأن يقال: (تميميّ أنا) أي أنه مقصور على التميمية لا يتجاوزها إلى القيسية(٢)، أو لغرض آخر ...

* تقديم المفعول به على الفعل: يلجأ المتكلم إلى تقديم المفعول به بغرض دفع الخطأ أو التوهم، فعندما يقول: فإذا قلتَ: "زيداً عرفتُ" لتصحيح اعتقاد من يعتقد أنّه عرف إنساناً وأنه غير زيد، فيقول: زيداً عرفت، أي لا غيره، لتقوية التأكيد والتقرير. كما يفيد تقديم المفعول أيضا معنى التخصيص؛ كما في قوله تعالى: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ (الفاتحة: ٤)، بمعنى: نخصك بالعبادة، فلا نعبد غيرك، ونخصك بالاستعانة فلا نستعين غيرك. والتخصيص في الغالب أمر لازم للتقديم(٣).

ويذهب الجرجاني إلى الربط بين بنية التقديم والتأخير وبين الحالة النفسية، فما يحدث من انفعال ودهشة في نفس السامع بسبب التقديم والتأخير لا نجد شيئاً منه مع انعدامه. فالناظر إلى قوله تعالى: ﴿وجعلوا لله شركاءَ الجنَّ﴾ (الأنعام:١٠٠)،

(١) دلائل الإعجاز – ص١٦٢

(٢) انظر: الخطيب القزويني– الإيضاح – تحقيق: عبد المنعم خفاجي– دار الجيل– بيروت–ط ١٩٩٣– مج– ٢– ص١٣٥.

(٣) انظر: السكاكي– مفتاح العلوم–ص٢٣٣.

يجد في تقديم المفعول به الثاني (الله) على المفعول به الأول (شركاء) من الحسن والروعة ومأخذاً من القلب لا يجد شيئاً منه إن أخر فقال: (وجعلوا الجن شركاء لله). والفرق في المعنى بين الوجهين شاسع، فقوله تعالى: ﴿وجعلوا لله شركاء الجنَّ﴾ وقع الإنكار على كون شركاء لله تعالى على الإطلاق؛ من غير اختصاص شيء من شيء، وحصل من ذلك أن اتخاذ الشريك من غير الجن قد دخل في الإنكار[1]. أما إن أخر فقيل (وجعلوا الجن شركاء لله) كان (الجن) مفعولاً أول و(شركاء) مفعولاً ثانياً، وإذا كان كذلك كان الشركاء مخصوصاً غير مطلق، من حيث كان محالاً أن يجري خبراً على الجن، ثم يكون على ما فيهم وفي غيرهم، وعليه احتمل أن يكون القصد بالإنكار إلى الجن خصوصاً أن يكونوا شركاء دون غيرهم، جل الله عن ذلك.

والواقع أن الدرس العربي لم يظفر بذلك الأسلوب التحليلي والبحث العميق والاستقصاء الدقيق الذي وجدناه لدى الجرجاني في أي مرحلة من مراحله[2].

٢–٥ – ظاهرة الحذف: إن للجملة العربية نظاماً معيّناً في ترتيب مفرداتها وفي تركيبها، غير أن نظامها هذا ليس جامداً، فلا يعني احترامُه حتميةَ الخضوع له، بل يتسم بمرونة تجيز مخالفته والخروج عنه؛ لتحقيق أغراض دلالية وتواصلية أخرى. فمن بين الظواهر التي يتعرض لها الكلام ظاهرة "الحذف". وبالنظر إلى ما يكتسيه الحذف من دلالة هامة في تركيب الجملة العربية عقد له الجرجاني باباً ليدلل على مدى ارتباط الأغراض التواصلية بالوجوه التركيبية الصورية، مبيناً فاعلية المخاطَب ودور المقام في صياغة الكلام، ففصّل القول في ظاهرة الحذف: كحذف المسند إليه، وحذف المفعول به، كاشفاً عن أسرار الحذف ومقتضياته النفسية والتداولية.

(١) انظر: عبد الفتاح لاشين–التراكيب النحوية البلاغية–ص٩٤.

(٢) انظر: بدوي طبانة– البيان العربي– المكتبة الأنجلو المصرية– ط١٩٦٢– ص١٧٣.

* حذف المسند إليه: إن المسند إليه ركن أساسي في الجملة، والأصل في ركني الجملة العربية أن يذكرا؛ فلا يعدل المتكلم عن ذكر أحدهما إلى الحذف إلا إذا كان في السياق قرينة تدل عليه، إذ لا حذفَ إلا بقرينة. وقد نص سيبويه على ذلك(١). ومن شروط الحذف أن يكون السامع مستحضراً له، عارفاً القصد إليه عند ذكر المسند وحده، وإلا اضطربت عملية التواصل.

فمن المقامات التي تقتضي حذف المسند إليه ما نص عليه أئمة العربية، خصوصاً الجرجاني والسكاكي، من أغراض تواصلية: كعلم السامع بمراد المتكلم؛ لأن ذكر المعلوم عبث، وقد يحذف إذا كان الخبر لا يصلح إلا له حقيقة؛ كقوله تعالى: ﴿وما أدراك ماهيهْ * نارٌ حاميهْ﴾ (القارعة: ١٠-١١)، والأصل: هي نار، لكن حذف المسند إليه (هي)، وعجل بذكر النار بعد أن أثار الشوق إليها بالسؤال.

* حذف المفعول به: كما يحذف المبتدأ لأغراض يريدها المتكلم وتقتضيها ملابسات الخطاب، يحذف المفعول به أيضاً لأغراض يريدها المتكلم وتقتضيها ملابسات الخطاب. يقول عبد القاهر:

"... اعلم أن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية، فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين، من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين، فإذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدي كغير المتعدي، مثلا في أنك لا ترى له لفظاً ولا تقديراً. ومثال ذلك قول الناس: (فلان يحل ويعقد) و (يأمر وينهى)... على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة، من غير أن يتعرض لحديث المفعول... وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾ (الزمر:٢٩). والمعنى:

(١) الكتاب – تحقيق: عبد السلام هارون–دار الكتب العلمية– ج١– ص١٧٣.

هل يستوي من له علم ومن لا علم له، من غير أن يقصد النص على معلوم، وكذلك قوله تعالى: ﴿ وأنه هو أمات وأحيا ﴾ (النجم:٤٣)، والمعنى: هو الذي منه الإماتة والإحياء ... وهكذا كل موضع كان القصد فيه أن يثبت المعنى في نفسه فعلاً للشيء، وأن يخبر إن مكّن شأنه أن يكون منه، أو لا يكون إلا منه، أو لا يكون منه. فإن الفعل لا يعدى هناك لأن تعديته تنقض الغرض وتغير المعنى(١).

ويقسم عبد القاهر ظاهرة حذف المفعول به إلى قسمين:

– قسم يخلو الفعل فيه مِنَ المفعول به، وهو أن لا يكون له مفعول يمكن النص عليه.

– وقسم ثان: أن يكون له مفعول مقصود، إلا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه، وينقسم إلى قسمين أيضاً: جليّ لا صنعة فيه، وخفيّ تدخله الصنعة.

– فـ"الجليّ " كقولهم: أصغيتُ إليه، وهم يريدون: أذني، وأغضيت عليه، والمعنى: جفني، وهو يأتي لمجرد الاختصار.

– أما "الخفيّ " فهو متنوع تنوع أغراض المتكلمين، فنوع منه أن تذكر الفعل وفي نفسك له مفعول مخصوص قد علم مكانه إما لجري ذكر أو دليل حال، إلا أن تنسيه نفسك وتخفيه، وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لتثبت نفس معناه من غير أن تعديه إلى شيء أو تعرض فيه لمفعول، ومثال ذلك قول البحتري:

شجوُ حسّادِه وغيظُ عداه أن يرى مبصرٌ ويسمع واع

والمعنى: أن يرى مبصر محاسنه، ويسمع واع أخباره وأوصافه.

وقد يلجأ المتكلم إلى إسقاط المفعول لتوفير العناية على إثبات الفعل لفاعله؛ فلا يدخلها شوب. ومنه قوله تعالى: ﴿ ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس

(١) الدلائل– ص ١٨٤–١٨٥